الأمم المتحدة S/2020/891*

مجلس الأمن

Distr.: General
10 September 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 8 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والإحاطة التي قدمها السيد سعد محسني، الرئيس التنفيذي لمجموعة موبي لوسائط الإعلام، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، إستونيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو التي عقدت يوم الخميس 3 أيلول/سبتمبر 2020 بشأن "الحالة في أفغانستان".

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن هذا التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، مرفق طيه أيضا نسخ منها: أستراليا والاتحاد الأوروبي وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية واليابان.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطتان والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) عبدو **أباري**
رئيس مجلس الأمن

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020.

20-11710 (A) 110920 131020

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان، ديبورا ليونز

بينما أتكلم الآن، يستعد الأفغان الذين يمثلون جمهورية أفغانستان الإسلامية للجلوس مع ممثلي حركة طالبان لمناقشة تسوية سياسية للنزاع. إنها حقا لحظة تاريخية. بعد أربعة عقود من الحرب، أصبح لدى شعب أفغانستان من الأسباب ما يدعو أكثر من أي وقت مضى إلى الأمل في أن ينتهي هذا النزاع المدمر.

ستكون هذه عملية طويلة وصعبة. وقد أثارت مرحلة ما قبل المحادثات بالفعل قضايا صعبة تتعلق بالإفراج عن السجناء، والتي استغرق حلها بعض الوقت. وفي نهاية المطاف، سيتعين على المفاوضات أن تعالج مجموعة من الأسئلة الجوهرية حول البلد الذي يريده الأفغان. ولا يمكن معالجة هذه الأسئلة إلا من خلال المحادثات بين الأفغان. ولا يمكن إيجاد حلول في ساحة المعركة أو فرضها من الخارج.

وفي الوقت نفسه، يحتاج الأفغان ويستحقون دعمنا لكفالة استدامة السلام، عندما يتحقق. وأود أن أمضي بعض الوقت اليوم في إطلاع المجلس على آخر المستجدات فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتمهيد الطريق للسلام ودور المجتمع الدولي مع تطور عملية السلام.

وعلى الرغم من جو التفاؤل الحذر، فإن مستوى العنف في ساحة المعركة لا يزال مقلقا للغاية. شهدت الأسابيع القليلة الماضية عددا شبه قياسي من الحوادث الأمنية، بما في ذلك الهجمات الفظيعة التي شنها المفسدون على المدنيين المشاركين في عملية السلام.

يجب أن نضع في اعتبارنا العواقب الوخيمة لذلك العنف. لا يزال النزاع يقتل أو يصيب مئات الأفغان كل أسبوع. لقد شرد ملايين الأشخاص، معظمهم من غير المحتمل عودتهم إلى ديارهم في القريب العاجل. وهو يعوق وصول المساعدات الإنسانية، ويحرم العديد من المساعدات المنقذة للحياة ويعيق الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وإذ نتطلع إلى محادثات السلام، فإنه يوجد مناخا من عدم الثقة يهدد بعرقلة المفاوضات.

ولنتذكر ما جلبته أربعة عقود من الحرب إلى أفغانستان. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في العقدين الماضيين، لا تزال أفغانستان إحدى أسوأ الأماكن في العالم بالنسبة للمرأة وإحدى أسوأ الأماكن بالنسبة للأطفال. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يشكل الأفغان أكبر عدد من اللاجئين منذ أمد طويل في آسيا وثاني أكبر عدد من اللاجئين في العالم. وبعد عقدين من المساعدات المالية الكبيرة من المانحين، لا يزال ملايين الأفغان يعيشون في ظروف من الفقر المدقع. وإذ نهنئ أفريقيا على القضاء على شلل الأطفال في أفريقيا، فإننا نواجه إحصائية واقعية: أفغانستان الآن واحدة من بلدين اثنين فقط في العالم لا يزال شلل الأطفال يهدد فيهما صحة السكان.

ولكن ليس حكما أن يكون الحال على هذا النحو. وما زلنا ندعو جميع الأطراف إلى خفض مستوى العنف. ونأمل مع العديد من الأفغان أن يكون وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية أحد البنود الأولى على جدول أعمال المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. وبالنسبة لأضعف الناس في أفغانستان، لا يمكن أن تكون المخاطر أكبر من ذلك. وأحث جميع الدول الأعضاء على تعزيز هذه الدعوة مع بدء المفاوضات.

ونأمل أن يتحقق في الأيام المقبلة بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية رسميا. ونشكر الدول الأعضاء، بما فيها باكستان وقطر والولايات المتحدة، التي بذلت جهودا دبلوماسية مكثفة للوصول بنا إلى هذه النقطة. ومن جانبنا، ستعمل الأمم المتحدة مع الشركاء الدوليين لدعم الطرفين والبلدين المضيفين طوال العملية. ولكن عملية السلام، بل وحتى اتفاق السلام، لا يصنعان السلام. يجب علينا جميعا القيام بأدوارنا لتهيئة بيئة مواتية لمحادثات السلام. وبالتوازي مع ذلك، يجب علينا كفالة أن الساحة مهيأة لازدهار السلام بمجرد التوصل إلى اتفاق.

وستكون إحدى القضايا الرئيسية بالنسبة للأمم المتحدة دور حقوق الإنسان في تحقيق سلام مستدام. نحن نعلم من تجارب طويلة أن عمليات السلام تكون أكثر قوة عندما تأخذ في الاعتبار شواغل ضحايا الحرب. ولهذا السبب، بدأنا حوارا مع أطراف النزاع بشأن شمل أصوات الضحايا في مفاوضات السلام، وحول آليات إدماج العدالة التي تركز على الضحايا. هذا موضوع صعب ولكنه أساسي. لن يتسنى تحقيق مصالحة حقيقية إلا عندما يتم الاعتراف بمظالم الضحايا ومعالجتها.

وقد تكلمنا كثيرا في هذا المحفل عن ضرورة إشراك المرأة في العملية. ومؤخرا، أبهرتني الإعلانات القوية التي أصدرتها الدول الأعضاء دعما للمرأة الأفغانية خلال اجتماع بصيغة آريا في تموز/يوليه.

لكن الكلمات وحدها لن تكون كافية. إن حقوق المرأة تبرز بالفعل بوصفها واحدة من أصعب المسائل التي تواجه أطراف النزاع لدى دخولها المفاوضات، وهي مسألة يمكن أن تشكل فيها أي حلول وسط معضلة صعبة بالنسبة للدول الأعضاء. ستكون هذه المسألة محورية بقدر أكبر في عملية السلام الأفغانية من أي مفاوضات سلام أخرى في الذاكرة الحديثة. وفي كابول، بدأت سلسلة من الاجتماعات مع شبكة من النساء الأفغانيات على نطاق البلد بشأن عملية السلام، مما يعطينا أفكارا هامة بشأن شواغلهن، فضلا عن السبل الممكنة لزيادة مشاركتهن.

ولكن تمثيل المرأة على طاولة السلام هو الذي يتيح أفضل فرصة لضمان احترام حقوقها الخاصة وتجسيد رؤيتها لأفغانستان يسودها السلام. وإنني أثني على عضوات فريق التفاوض التابع للجمهورية الإسلامية وغيره من هياكل السلام لما اضطلعن به من جهود نشطة في مجال التوعية وأعمال التحضير الموضوعية للمحادثات بين الأطراف الأفغانية. ولا نعلم بوجود أي تمثيل للمرأة في جانب حركة الطالبان، لكننا ما زلنا نأمل أن تجد الحركة أيضا سبيلا لإشراك المرأة بشكل مجد في المفاوضات.

وستكون وسائط الإعلام الأفغانية النابضة بالحياة أيضا حاسمة الأهمية في تعزيز سلام شامل للجميع ومستدام. وأشيد بالسيد محسني على قيادته في هذه المسألة، وبالعديد من الصحفيين الأفغان الشجعان الذين يخاطرون كثيرا أثناء عملهم. في الأسبوع المقبل، سأعقد أول ما آمل أن يكون واحدا من اجتماعات عديدة مع مجموعة من وسائل الإعلام الوطنية لمناقشة كيفية العمل، مع المجتمع المدني، لحفز حوار نشط بشأن ما هو السلام بالنسبة لهم.

ولن يترسخ السلام حقاً إلا إذا كان يحقق فوائد مادية للشعب الأفغاني. وهذا أيضاً يتطلب إعداداً كبيراً من جانب جميع الأطراف: من جانب حكومة أفغانستان؛ ومن جانب بلدان المنطقة؛ ومن جانب المجتمع الدولي. وإلى جانب الحكومة، ما فتئنا نعمل مع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والقطاع الخاص لتحديد التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والعوائد الاقتصادية الكبيرة للسلام.

وسيكون التعاون الإقليمي عنصراً حيوياً في هذا المسعى، كمساهم في السلام وكمستفيد منه على حد سواء. ويمكن لأفغانستان، من خلال تعميق علاقاتها الإقليمية في مجالات التجارة والعبور والربط بين الهياكل الأساسية ومكافحة المخدرات وتحركات الناس ونقل المعارف، أن تبدأ في تحقيق إمكاناتها الهائلة غير المستغلة وأن تستفيد استفادة كاملة من موقعها الاستراتيجي في قلب آسيا.

وفي الوقت نفسه، فإن استقرار أفغانستان سيجعل جوارها أكثر ازدهاراً. وانطلاقاً من روح مؤتمر طشقند، أنشأت البعثة فريقاً عاملاً للسفراء في كابل يضم البلدان الستة المجاورة لأفغانستان لمناقشة العمل الملموس في المجالات المواضيعية الرئيسية. وقد سررتُ باستجابة البلدان الحدودية الستة – أوزبكستان وإيران وباكستان وتركمانستان والصين وطاجيكستان – وسأواصل العمل معها ومع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة العديدة لتحقيق الفوائد التي يمكن أن يجلبها السلام في أفغانستان. ومع تطور هذه العملية، سيتم ربطها بأشكال إقليمية أخرى مثل عملية قلب آسيا – إسطنبول، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها.

ولترسيخ السلام، ستحتاج أفغانستان إلى مؤسسات عامة قوية وموثوقة. ويسرني أن أشير إلى إعلان الحكومة عن تشكيل مجلس وزرائها، فضلاً عن التعيينات في المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية. بيد أن هناك الكثير مما يجب عمله. وقد حدد أحدث تقرير للبعثة عن مكافحة الفساد ثغرات مؤسسية كبيرة أدت إلى إعاقة التقدم. ونحن نعمل مع الحكومة والمجتمع المدني والجهات المانحة لتشجيع المبادرات الملموسة، بما في ذلك وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد وإنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد.

إن التصدي للفساد أمر أساسي لبناء ثقة المانحين في الفترة التي تسبق مؤتمر إعلان التبرعات في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي إطار التحضير، نعمل عن كثب مع الرئيسين المشاركين للمؤتمر، وهما أفغانستان وفنلندا، فضلاً عن الوزارات التنفيذية والجهات المانحة، لتعزيز المواءمة بين أولويات الحكومة وتوقعات المجتمع الدولي. نحن نواجه هذا العام التعقيدات الإضافية للأزمة المالية العالمية الناجمة عن مرض فيروس كورونا، الذي من المرجح أن يحد من الالتزامات المالية للمانحين الرئيسيين. ولكننا مصممون على مساعدة أفغانستان على طرح أفضل حالة ممكنة من أجل استمرار دعم المانحين. وكما أن السلام يمكن أن يمهد الطريق للتنمية، فإن الدعم الدولي المستمر للتنمية ضروري لتوطيد السلام.

ومن الجدير بالذكر أن مؤتمر إعلان التبرعات سيعقد بالتوازي مع المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. ويجب أن تعزز كل عملية الأخرى. وسيحدد الاثنان معاً المسار لمستقبل أفغانستان. ولهذا السبب، فإننا نتحاور بانتظام مع حركة طالبان لضمان اطلاعها الجيد على التزامات أفغانستان كعضو في المجتمع العالمي، بما في ذلك من خلال المناقشات الموسعة بشأن قضايا التنمية والحكم، فضلاً عن حوارنا الجاري بشأن حقوق الإنسان.

وفي هذا العام، ضربت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أفغانستان بشدة. وقد تم الإبلاغ عن أكثر من 000 38 حالة مؤكدة من المرض وراح أكثر من 400 1 شخص ضحية لهذا المرض، رغم أنه من المرجح أن الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير. فقد عانى ملايين الأفغان من فقدان الدخل وسبل العيش. وقد فات الأطفال شهورا حاسمة من التعليم. وقد بلغَنا – وللأسف، كما هو الحال في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم – أن المرأة عانت من زيادة في العنف الجنساني. وستكون إعادة بناء تلك الحيوات مهمة شاقة.

وأشكر أعضاء المجلس على دعمهم لاستجابة أفغانستان الوطنية لمرض فيروس كورونا وعلى القلق الذي أعرب عنه كثيرون منهم على موظفينا هنا في الميدان. ولحسن الحظ، يبدو أن الحالة قد استقرت منذ آخر إحاطة لي (S/2020/597، المرفق الأول)، ولكن الجائحة أثرت على عملياتنا بشكل كبير، ولا نعرف ما يخبئه الخريف لنا.

وعلى الرغم من تلك التحديات، يظل من دواعي سروري أن ننفذ الولاية التي أناطها مجلس الأمن بنا في خدمة شعب أفغانستان. وإنني على ثقة من أننا سنناقش في المرة القادمة التي نجتمع فيها التقدم الذي سيُحرز في المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. وسيكون دعم المجلس ودعم جيران أفغانستان والمانحين الدوليين أمراً أساسياً لتحقيق النجاح. لقد استمع شعب أفغانستان إلى أصوات أعضاء المجلس الداعمة ويقدرون التزام الأمم المتحدة المستمر بمستقبلهم. ونحن على استعداد لمساعدتهم بأي طريقة ممكنة.

المرفق الثاني

بيان الرئيس التنفيذي لمجموعة موبي، سعد محسني

لقد كانت أفغانستان التي عدت إليها في عام 2002 بلداً مختلفاً اختلافاً جذرياً عن البلد الذي أُجبرت على مغادرته في أواخر السبعينات من القرن الماضي. لقد فعلت حركة طالبان وسابقوها كل ما في وسعهم لاستئصال جاذبية أفغانستان وإمكانياتها وتقدمها. ولم تعد كما يحكى عن أنها باريس وسط آسيا. والواقع أن الأمر لم يتطلب سوى 20 عاماً من العزلة لإفناء قرن من الدولة الحديثة و 500 1 سنة من التاريخ.

ولكن الكثير قد تحسن منذ عام 2002. وقد أدى بناء الدولة ومساعدة المجتمع الدولي إلى خفض معدل وفيات الأطفال إلى النصف، وزيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة إلى 50 في المائة تقريباً من السكان. وأصبح الطلاب يشكلون الآن ثلث مجموع السكان، وأصبح البلد أكثر ارتباطاً من أي وقت مضى؛ لقد انتقلنا من عدم وجود أي وسائل للإعلام إلى أكثر من 100 محطة تلفزيونية ومئات من محطات الإذاعة والصحف والمنصات على الإنترنت.

وعلى الرغم من محدودية إمكانية الحصول على الكهرباء، فإن 95 في المائة من السكان يشاهدون التلفزيون بانتظام، وهو وسيلة توفر اطلاعهم على ما هو خارج أفغانستان. وهناك 33 مليون مشترك في خدمة الهاتف المحمول؛ وهذا أعلى من صفر في عام 2002. وعلاوة على ذلك، لدينا 12 مليون مشترك في بيانات الهاتف المحمول والإنترنت – أي أن ثلث السكان لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت.

وبما أنني أعمل في قطاع الإعلام والأخبار، فإني أود أن أسلط الضوء على العمل الحيوي الذي قام به المجتمع الدولي من حيث إعادة بناء البنية التحتية القانونية في أفغانستان ودعمه المستمر لهذا القطاع. يتمتع البلد اليوم بأكثر وسائل الإعلام حرية من الهند إلى شمال أفريقيا. وليس الأمر سهلاً وبالتأكيد ليس آمناً، لكن هذا قد ضمن أن يتمتع صحفيونا بحرية الإبلاغ بنزاهة.

فقد فقدتْ مؤسستي الإخبارية "تولو Tolo" وحدها 11 موظفاً، في حين فقدت الأسرة الإعلامية 132 صحفياً. وعلى وجه الإجمال، وقع 600 1 حادث عنف ضد الصحفيين و 30 هجوماً على منافذ الأخبار. وقد أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن كل هجوم تقريباً من تلك الهجمات. وقد لا يعجب الحكومة ما نقوله، ولكننا على الأقل لا نخشى هذه الأنواع من الأعمال الانتقامية.

لقد كان التحول في أفغانستان على الرغم من العقبات والتحديات العديدة غير عادي. ومع وجود أغلبية واضحة في البلد متصلة وموصولة بشبكة الإنترنت وإقامة نصف السكان في مدننا الكبرى واقتصاد نما عدة أضعاف، فإن أفغانستان تسلك منحنى صاعداً.

وبالطبع، هناك سلبيات. لقد أهدر الأفغان والمجتمع الدولي على السواء الفرص. وبات الفساد قضية على كل المستويات، ولا يزال البلد في خضم حرب مميتة.

ومع ذلك، فإن أفغانستان، التي يبلغ متوسط الأعمار فيها 18 عاماً – وهي الدولة ذات السكان الأصغر عمراً خارج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – لا تزال متفائلة. وبعدد سكانها الذي من المقدر أن يرتفع إلى 100 مليون نسمة بحلول عام 2060، ستكون أفغانستان في المرتبة السادسة عشرة بين الدول الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم.

فكيف يمكن لمجلس الأمن أن يساعد؟ إن المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة إدماج حركة طالبان بالكامل في جمهورية أفغانستان ستتطلب مشاركة المجلس. وسيحتفظ المجلس بشكل جماعي بتأثيره ما دام هناك موقف دولي موحد.

ويتعين اتباع نهج قوي ومتسق بشأن القضايا الرئيسية. وعلى سبيل المثال، تم الاتفاق على وقف كامل لإطلاق النار مع القوات الدولية، في حين أن مجرد الحد من العنف كان جيدا بما فيه الكفاية بالنسبة للأفغان. وهذا الموقف الدولي ليس متسقا، مما يشجع حركة طالبان على تقديم مزيد من المطالب، مما يؤدي إلى زيادة تعقيد العملية وإلى خسائر في الأرواح.

ويتمثل أحد شروط اتفاق الدوحة مع الولايات المتحدة في أن تنأى طالبان بنفسها عن المنظمات الإرهابية الأخرى. فهل فعلت ذلك؟ وكيف سيتم رصد ذلك والالتزام به في المستقبل؟

ويتعين على العالم أن يحرص على عدم تشجيع طالبان من خلال التصريحات والترتيبات المتناقضة. ومع اقتراب موعد محادثات السلام، ستظل حركة طالبان والحكومة الأفغانية على وعي بالرأي العالمي. ولذلك، يجب أن تكون مواقف المجتمع الدولي واضحة وإجماعيه.

وهذا أمر هام بصفة خاصة عندما نضع في اعتبارنا دستور الجمهورية الأفغانية، الذي تريد طالبان إعادة كتابته. وقد كُتبت هذه الوثيقة في أعقاب انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها طالبان، وهي ترمي إلى الحيلولة دون حدوث انتهاكات في المستقبل، فيما توفر حماية صريحة للنساء والأقليات. ويجب أن تكون حماية هذه الحقوق غير قابلة للتفاوض.

ولا يزال لدى المجتمع الدولي نفوذ هائل يتمثل في المعونة التي يقدمها. وفي المستقبل، ينبغي تقديم تلك المعونة على أساس مشروط بصورة صارمة.

ولن تؤدي أي تنازلات بشأن التقدم المحرز بعد عام 2001 إلا إلى تعزيز مكانة طالبان كإمارة إسلامية لديها مقومات البقاء عوضاً عن دمج عناصر الحركة في النظام الحالي. والأمر المؤكد هو أن الأفغان لا يريدون العودة للوراء. ولا يمكننا تحمل 20 عاما أخرى من العزلة والبؤس.

وعلاوة على ذلك، لا تزال أفغانستان عرضة للسياسات الإقليمية. وينبغي أن يكون ضمان إسهام جيراننا في هذا الأمر أولوية للأمم المتحدة وأعضائها. إن أغلبية أفغانستان الهادئة والتي عانت طويلا تؤيد بقوة استمرار المشاركة الدولية.

أود أن أختتم حديثي بعرض استنتاجات دراسة استقصائية أجراها معهد سالتزمان لدراسات الحرب والسلام وشملت 000 8 شخص في جميع أنحاء البلد، والتي أكدت أن 69 في المائة من السكان يؤيدون قيام جمهورية، في حين أن 7 في المائة فقط يؤيدون إنشاء إمارة؛ ويؤيد 10 في المائة فقط تولي زعيم ديني لرئاسة أفغانستان؛ ويخشى 35 في المائة من أن يؤدي الخفض التدريجي للقوات الدولية إلى مزيد من النزاع؛ وأعرب 42 في المائة عن تأييدهم لاستمرار وجود تلك القوات؛ وأبدى قرابة 70 في المائة ثقتهم بالحكومة؛ ويؤيد 65 في المائة نزع سلاح طالبان؛ ويؤيد 95 في المائة توجيه الاتهام إلى مجرمي الحرب ومنتهكي حقوق الإنسان ومحاكمتهم.

وآمل أن يواصل المجتمع الدولي، على الأقل، مشاركته إلى أن يتمكن أبناء هذا الجيل الجديد من الأفغان، الذي استثمر المجتمع الدولي الكثير في تنشئتهم بالفعل، من أن يقفوا على أقدامهم.

المرفق الثالث

بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليربرغ

نشكر سعادة السيدة الأولى لأفغانستان رولا غني، ومعالي السيدة حسينة صافي، وزيرة شؤون المرأة في أفغانستان، والدكتورة حبيبة سارابي، عضو فريق المفاوضات، والسيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان، وسعادة السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر، على بياناتهم. وقد استمعنا باهتمام إلى توصياتهم وتجاربهم، وأود أن أؤكد أن بإمكانهن الاعتماد علينا لدعم جهودهن.

في السنوات العشرين الماضية، أحرز المجتمع الأفغاني تقدما في إعمال حقوق المرأة، على النحو الذي يكفله دستور أفغانستان. وأود أن أشيد بالحكومة الأفغانية لتفانيها وجهودها. إن القيادات النسائية تُظهر اليوم، وفي جميع قطاعات المجتمع، لماذا لا ينبغي لأي بلد أبدا استبعاد نصف موهبته.

وتركز كل الأنظار حاليا على محادثات السلام الأفغانية التي ستنطلق في الدوحة. وأكرر التأكيد على أهمية المشاركة الكاملة والهادفة للنساء من خلفيات متنوعة وتمثيلية في محادثات السلام. وينبغي زيادة المشاركة النسائية الحالية ويجب أن يضمن أي اتفاق مستقبلي الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات. وننضم إلى نداء الغالبية العظمى من الأفغان، رجالا ونساء على السواء، الذين لن يقبلوا بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، إلى عصور أكثر ظلاما.

لا يزال مستوى العنف في أفغانستان مرتفعا بشكل مثير للقلق. وندعو جميع الأطراف إلى إنهاء هذه المعاناة غير المقبولة فورا، ونؤكد على أهمية المساءلة. وفي بعض الأحيان، تُستهدف النساء على وجه التحديد، كما هو الحال في الهجوم الشنيع الذي وقع مؤخرا على جناح للولادة في كابل، وهو هجوم أدانه المجلس بأشد العبارات. كما ندين العنف ضد المنظمات غير الحكومية التي تقودها نساء والمعلمات والعاملات في مجال الصحة والصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك قتل فاطمة خليل. وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بزيادة العنف المنزلي والعنف الجنساني نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا ونحث على أن تكون الاستجابة والسياسات شاملة للجميع ومراعية للاعتبارات الجنسانية.

إن النزاع في أفغانستان هو الأكثر دموية في العالم بالنسبة للأطفال. ونشعر بقلق عميق إزاء حجم وخطورة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في أفغانستان. وينبغي أن تكون حماية الفتيات والفتيان في صميم عملنا. ونحث جميع الأطراف على التنفيذ السريع للتوصيات التي وافق عليها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وندعم، من جانبنا، تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن القرار 1325 (2000) بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما نفخر بعضويتنا في مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان. ويعمل الاتحاد الأوروبي لمنع وإنهاء العنف ضد المرأة في أفغانستان من خلال مبادرة "تسليط الضوء" المشتركة مع الأمم المتحدة.

وكما هو مبين في استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي الأخيرة بشأن أفغانستان، فإن أي دعم متوقع في المستقبل من بلجيكا أو شركائها في الاتحاد الأوروبي سيكون مشروطا بالتزام ذلك البلد المستمر بتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات.

إن تعزيز حقوق المرأة في أفغانستان يندرج تماما ضمن ولاية المجلس، الذي سيجدد قريبا ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونتوقع أن يظل تعزيز مشاركة المرأة وحقوقها في صميم عمله.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيدة ديبورا ليونز على إحاطتها الشاملة اليوم. كما أود أن أشكر السيد سعد محسني على عرضه الممتاز المتعلق بحرية الإعلام في البلد.

وأود أن أبدأ بتقديم تعازينا بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في مجمع سجون في جلال آباد في 2 آب/أغسطس. إن قلوبنا مع أسر الضحايا، وكذلك مع المتضررين من الفيضانات المدمرة التي وقعت في الأسبوع الماضي في شمال البلد.

ترحب الجمهورية الدومينيكية بالاتفاق السياسي الموقع في أيار/مايو بين الرئيس غني والسيد عبد الله عبد الله، وننوه بالجهود المبذولة لتعيين مجلس الوزراء. ونعتقد أن تشكيل حكومة شاملة للجميع يمكن أن يحقق الاستقرار في البلد وأن ينهض بعملية السلام ويعزز التصدي لمرض فيروس كوونا (كوفيد-19) الذي لا يزال يشكل تحديا.

وبالمثل، فإن تعيين أعضاء المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية إشارة واضحة على الخطوات الإيجابية التي ستفضي إلى إجراء مفاوضات سلام ذات مغزى. وفي هذه العملية الشاقة، من المهم للغاية أن يستمر اتخاذ خطوات بناءة.

إن هذه لحظة تاريخية بالنسبة لأفغانستان. إنها خطوة أولى في طريق طويل نحو السلام. ومن هذا المنطلق، نشعر بالقلق من احتمال تعرض المكاسب التي حققتها المرأة بشق الأنفس للخطر، لا سيما إذا اقتصرت التسوية السلمية على المسائل الأمنية الأساسية ذات الصلة بالإرهاب. ويجب أن تكون حماية حقوق المرأة وحماية الطفل وتلبية احتياجات الشباب الأفغان من الأهداف الرئيسية لهذه العملية ولأي اتفاق في المستقبل.

ولذلك، نشجع على القيام بعملية شاملة بقيادة أفغانية، بمشاركة كاملة ومتكافئة وهادفة للنساء والشباب من أجل التوصل إلى حل مستدام يتضمن ضمانات لحماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية لجميع الأفغان.

ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الأمنية في البلد. وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار في عيدي الفطر والأضحى قد أتاح بعض التوقف، فإن النزاع لا يزال واحدا من أشد النزاعات فتكا في العالم.

ونحن نشجب بأشد العبارات الهجمات على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في وسائط الإعلام ونشطاء المجتمع المدني. وندعو جميع الأطراف إلى وقف هذا العنف، وإلى وقف إطلاق النار على الفور لأسباب إنسانية. ونؤكد من جديد أنه يتعين على جميع الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتخاذ تدابير فورية لمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين.

ونسلم بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان في مجال حماية الطفل، بما في ذلك ما يتعلق بمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وفقا لخطة العمل، من خلال قانون حماية حقوق الطفل.

ومع ذلك، لا تزال أفغانستان البلد الأكثر فتكاً من حيث وفيات الأطفال. وتستمر الهجمات على المدارس والمستشفيات، والزيادة في حالات زواج الأطفال وحالات العنف الجنسي والجنساني، التي تتفاقم بفعل المعايير الاجتماعية وعدم المساواة بين الجنسين. ومنذ تفشي كوفيد-19، زادت القوات المسلحة والجماعات المسلحة عمليات تجنيد الأطفال واختطافهم بنسبة تفوق 100 في المائة.

ونحث أطراف النزاع على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، وندعو حكومة أفغانستان إلى أن تقوم على وجه السرعة بعرض قانون حماية الطفل على البرلمان من أجل منع الانتهاكات التي تطال الأطفال في المستقبل. كما ندعو إلى إطلاق سراح الأطفال المحتجزين لارتباطهم الفعلي أو المزعوم بالجماعات المسلحة، ومعاملتهم كضحايا.

فالبلد يواجه ظروفا اقتصادية قاسية خلال جائحة كوفيد-19. وتحتاج أفغانستان إلى مساعدة مستمرة وموثوقة لتلبية احتياجاتها الإنسانية والتحديات الاجتماعية الطويلة الأجل التي تواجهها. ونشيد بالتعاون الوثيق لحكومة أفغانستان مع الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى، ونحث جميع الأطراف على مواصلة التعاون الكامل مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة.

وفي الختام، تسلم الجمهورية الدومينيكية بالدور الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من خلال إسهاماتها البارزة، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19.

المرفق الخامس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات – السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان، والسيدة أديلا راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان، والسيد سعد محسني – الذين ذكّرتنا بياناتهم بالاهتمام الذي يجب أن نوليه لحرية الصحافة وسلامة الصحفيين في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفغانستان.

وفي حين يمكن أن تبدأ مفاوضات السلام بين الأفغان قريبا، أود أن أذكّر بأن عملية السلام لا يمكن أن تنجح على المدى الطويل إلا إذا تم الحفاظ على المكاسب الديمقراطية ومكاسب حقوق الإنسان التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية. ولا يمكننا أن نقبل العودة إلى الماضي. وحقوق الإنسان وحرية الصحافة والمشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية ومراعاة احتياجات ضحايا النزاع كلها شروط لا غنى عنها لتحقيق السلام الدائم. وقد التزمت الحكومة الأفغانية بطريق السلام باتخاذها تدابير لبناء الثقة وتعيين فريق تفاوضي.

والأمر متروك لحركة طالبان لاحترام الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاق 29 شباط/فبراير 2020، لا سيما بقطع علاقاتها مع المنظمات الإرهابية الدولية، وعلى الأخص منها تنظيما القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام. ويجب أن يكون الحد من العنف أولوية إذا أردنا تهيئة الظروف المواتية لبدء المفاوضات بين الأفغان. ولا يزال النزاع في أفغانستان يودي بحياة الكثير من المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. إن استمرار انتشار جائحة فيروس كورونا يزيد إلى حد كبير من تفاقم الحالة الإنسانية. والهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية الصحية غير مقبولة على الإطلاق. ويجب بذل كل جهد ممكن لتنفيذ القرار 2532 (2020)، مع الوقف الفوري للأعمال العدائية وإعلان هدنة إنسانية. واحترام القانون الدولي الإنساني هو بالطبع التزام يقع على عاتق جميع الأطراف. ويجب أن تحظى حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي بالأولوية المطلقة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تستمر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، بمساعدة ودعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أرحب بالتقدم المحرز في التحضير لمؤتمر المانحين، الذي سيعقد في نهاية العام. ومع ذلك، أود أن أذكّر بأن دعم الاتحاد الأوروبي سيكون مشروطا باحترام المبادئ الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بالحوكمة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولن تكون التنمية في أفغانستان مستدامة إلا إذا واصلنا مكافحة آفة المخدرات بينما ندعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وكما نعلم جميعا، فإن استمرار الاتجار بالمخدرات يمول الجماعات الإرهابية ويعرض حياة آلاف الأفغان للخطر. ويجب الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مجال مكافحة المخدرات والإرهاب وفي ضمان احترام الحقوق الأساسية. وستظل أفغانستان ملزمة بالاتفاقيات الدولية التي تم التصديق عليها بحرية، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أنه يجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نظل متحدين. ويجب على المجتمع الدولي، بصفة خاصة، أن يظل موحدا لدعم أفغانستان في طريقها نحو السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستواصل فرنسا الوقوف إلى جانب الشعب

الأفغاني، وستدعم عملية السلام دعما كاملا. وأخيرا، أود أن أثني على الدور الأساسي للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي سنجدد ولايتها هذا الشهر. كما أشكر أيضا الممثلة الخاصة ديبورا ليونز، التي تحظى بكامل دعمنا.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر زاوتر

تتعلق ملاحظتي الأولى باندلاع العنف الذي شهدناه مؤخرا في أفغانستان. وفي 23 آذار/مارس، وجه الأمين العام نداء من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي. وكرر ذلك أيضا مجلس الأمن في تموز/يوليه. وسنعقد مناقشة في مجلس الأمن بشأن المتابعة في الأسبوع المقبل. وأدى العنف في أفغانستان مرة أخرى إلى العديد من الضحايا. ويتعارض استمرار حركة طالبان في شن هجمات كبيرة على قوات الأمن الأفغانية مثل التصعيد الحالي حول قندوز، تعارضا تاما مع تهيئة بيئة مواتية لمفاوضات السلام. وتتسم عمليات القتل المستهدف الأخيرة بأنها جرائم بشعة حقا ويجب وقفها فورا. ونعرب عن مواساتنا لأسر الضحايا.

وفيما يتعلق بعملية السلام، فإن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض يملك زمامها ويقودها شعب أفغانستان، بما فيه المرأة، أمر حيوي. وينبغي أن تستند جميع المحادثات والمفاوضات إلى ما أُنجز بالفعل في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات والأقليات. وربما نشهد في القريب العاجل بدء مفاوضات بين الأطراف الأفغانية. لقد استمعت بعناية إلى السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي أبلغتنا بأننا نتكلم عن أيام فقط وليس أسابيع. وينبغي لمجلس الأمن أن يرحب بذلك. ويجب على المجتمع الدولي أن يشجع كلا الجانبين على اتخاذ خطوات بناءة فضلا عن بناء الثقة المؤدية إلى مفاوضات ناجحة وتحقيق السلام. وستواصل ألمانيا عملها لدعم هذه العملية بالتعاون الوثيق مع شركائها، بما في ذلك إندونيسيا الشريكة في الصياغة، فضلا عن النرويج وأوزبكستان وقطر والولايات المتحدة. ونوصي بشدة بأن تضطلع الأمم المتحدة بدور فعال في ذلك.

وأود التعليق بإيجاز على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. نشيد بالدور الهام الذي تؤديه البعثة في التفاعل مع الأطراف المتنازعة ودعم التحضير للمفاوضات، فضلا عن تنسيق المساعدة الدولية، لا سيما أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وينبغي لأعضاء المجلس أن يواصلوا تقديم دعمهم لهذه البعثة الحيوية. وبدأت ألمانيا وإندونيسيا التعاون مع أعضاء المجلس لتجديد ولايتها. وأدعو جميع الأطراف إلى التفاعل مع المفاوضات بروح من التعاون. ولنستفيد من التقدم المحرز في المفاوضات الأخيرة التي جرت في أيلول/سبتمبر 2019. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور مهم في أفغانستان. وستظل حماية حقوق الإنسان وضمان حقوق المرأة والطفل وتعزيز التنمية المستدامة في أفغانستان، من المهام الحاسمة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

أنتقل الآن إلى تناول جائحة كوفيد-19 والدور المستقبلي للمساعدة الدولية. ونعلم جميعا أن جائحة كوفيد-19 سوف يستمر تأثيرها على أفغانستان لسنوات قادمة. وأفغانستان بحاجة إلى مساعدة دولية مستمرة وموثوقة لأجل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في الأجل الطويل. وسيكون مؤتمر أفغانستان لعام 2020 الذي ستستضيفه كل من فنلندا وأفغانستان في جنيف مقياسا للدعم في المستقبل. ومن الضروري استمرار التمويل إذا أردنا الحد من تهديد التقدم المحرز على مدى السنوات الـ 19 الماضية وهو ما أشار إليه السيد سعد محسني، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة مويي بتلك الطريقة الملهمة. ويجب أن يستند هذا الالتزام إلى فهم المشترك لأن أفغانستان ستواصل السير على

طريق الإصـلاح وتلتزم بحقوق الإنسـان الدولية، ولا سـيما حقوق النسـاء والفتيات والأقليات. وأعتقد أنه من المهم سياسيا أن نضع ذلك في الاعتبار.

وأود أن أختتم بتوجيه سؤال إلى السيد محسني. نحن نقدر التزام الحكومة بإصلاح القانون المتعلق بالمنظمات غير الحكومية. وأود أن أسـمع تقييمه لسـلوك الحكومة إزاء المنظمات غير الحكومية وعملية الإصـلاح. وأود أيضـا أن أشـيد بشـعب أفغانسـتان لإحرازه التقدم في مجال حرية الصـحافة في البلد. وتبلي أفغانستان بلاء حسنا في مؤشرات حرية الصحافة. فما هي وجهات نظره في هذا الصدد بالنظر إلى سياق عملية السلام المقبلة؟

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أشكر السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان، والسيد سعد محسني، على إحاطتيهما الثاقبتين. وأود أيضا أن أشكر السفيرة أديلا راز على بيانها.

لقد قالت ألمانيا الكثير، وهي تشترك معنا في القيام بالصياغة، ولذلك فسأكتفي بإضافة بعض النقاط.

وعلى الرغم من أن هذه اللحظة تطرح بعض التحديات، إلا أنها تزخر أيضا بآمال للشعب الأفغاني في أن يعيش في وطن مسالم وموحد ومزدهر. وعلى الرغم من سنوات من الصراع والإرهاب والتشرد والفقر والكوارث الطبيعية، والآن، مرض فيروس كورونا الذي تسبب في خسائر فادحة، فإن شعب أفغانستان أظهر قدرة رائعة على الصمود. وتشكل إمكانية الشروع في عملية السلام بريق أمل – ليس بالنسبة للشعب الأفغاني فحسب، بل للعالم. ويجب على المجلس وشركاء أفغانستان أيضا القيام بدورهم بفعالية للمساعدة على كفالة ألا تذهب تضحيات الأفغان العاديين سدى.

وردا على الإحاطات، اسمحوا لي أن أركز على ثلاث نقاط.

أولا، نحن بحاجة إلى دفع المفاوضات بين الأطراف الأفغانية قدما. ولا يمكن إنكار أن العالم ينتظر الآن بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. وفي رأينا أن ذلك سيكون تاريخيا، لأن المفاوضات ستفتح أخيرا الباب أمام الأطراف لمناقشة ما ستكون عليه أفغانستان المستقرة والمزدهرة في المستقبل.

ومن المشجع جدا أن جميع الأطراف الأفغانية الرئيسية قد أعربت عن استعدادها للدخول في مفاوضات هادفة فيما بينها.

وتشدد إندونيسيا على ضرورة بدء مفاوضات سلام يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها من دون إبطاء. ومن المهم للغاية أن تنعكس تعددية المجتمع الأفغاني، بما في ذلك النساء والأقليات، في تلك المفاوضات. لقد حدث تغيير حيوي في أفغانستان على مدى السنوات الـ 19 الماضية. فثمة مشاركة متزايدة للنساء والجماعات الأخرى في الحياة العامة. ويجب عدم عكس مسار المكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان. وإذ تتشكل عملية السلام، سيكتسي دور وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني أهمية بالغة.

ثانيا، يجب إيلاء الأولوية للحد من العنف وحماية المدنيين. وعلى الرغم من أن الأطراف الرئيسية أعربت عن دعمها للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية، فإن أعمال العنف والخسائر بين المدنيين لا تزال مرتفعة جدا. ويجب على جميع الأطراف أن تجعل حماية المدنيين على رأس أولوياتها. إن هذا أمر هام لاستعادة ثقة الشعب الأفغاني ولتوفير حيز لإجراء محادثات السلام. وتدين إندونيسيا بشدة جميع الهجمات على النساء والأطفال والهياكل الأساسية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس وعلى العاملين في المجال الإنساني والمدافعين عن حقوق الإنسان ووسائط الإعلام والأطراف البريئة الأخرى. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم. كما ندعو الأطراف إلى الالتزام بالقرار 2532 (2020)، الذي دعا إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق إزاء الأنشطة الإرهابية وزراعة المخدرات. ونؤيد زيادة

التعاون بين جميع الكيانات ذات الصلة من أجل مكافحة الإرهاب والمخدرات، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ثالثا، نشدد على الدور الهام الذي تضطلع به بلدان المنطقة والمجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وإذ يبدأ الطريق نحو إعادة الإعمار والإنعاش بعد انتهاء النزاع، يلزم تحقيق نمو اقتصادي مستدام من أجل استقرار وأمن أفغانستان في مرحلة ما بعد النزاع. وسيكون التعاون الإقليمي والدعم الدولي حاسمين، بما في ذلك من بعثة الأمم المتحدة.

وتواصل إندونيسيا، من جانبها، دعم برامج بناء القدرات في مختلف المجالات، بما في ذلك تمكين المرأة في أفغانستان. وسنواصل بتصميم مساعدة البلد، بما في ذلك في تيسير عملية السلام. وسنواصل كذلك، بوصفنا قائمين على صياغة الوثائق المتعلقة بأفغانستان في المجلس – بالاشتراك مع ألمانيا – حشد دعم فعال للبلد، بما في ذلك تجديد ولاية عالية الجودة للبعثة في الوقت المقرر لذلك.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولا، أشكر السيدة ليونز على إحاطتها. وتشيد النيجر بالعمل الجيد الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تعزيز السلام والحوكمة والتنمية لصالح جميع الأفغان. وندرك جيدا أهمية التنسيق بين جميع كيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني في زيادة فعالية ما تقوم به السيدة ليونز إلى أقصى حد، لا سيما في أوقات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) هذه. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للسيد محسني على حضوره وإحاطته اليوم. ويمكنه أن يفخر بقيادته في تعزيز الصحافة الحرة وتشجيع الصحفيات.

كما أكدنا في مناسبات عديدة، لا يمكن أن يتحقق السلام في أفغانستان إلا من خلال حل سياسي تفاوضي. وبروح السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار على سبيل الأولوية، نرحب بالتدابير الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الأفغانية، بما في ذلك إطلاق سراح 600 4 سجين. ونأمل التغلب على جميع العقبات المتبقية وأن يُفتح الطريق أخيرا للحوار بين الفصائل الأفغانية. وبالمثل، يود وفد بلدي أن يشدد على ضرورة الحد من العنف، الأمر الذي من شأنه أن يسهم بشكل إيجابي في بناء السلام والمصالحة في البلد. وكما هو الحال في أي حل جيد يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض، يجب حماية وتعزيز الحقوق الدستورية للمرأة الأفغانية طوال عملية السلام والحفاظ على المكاسب التي تحققت في العقدين الماضيين، بما في ذلك على صعيد حقوق الإنسان وحقوق الأقليات المنصوص عليها في الدستور الأفغاني.

في الختام، أشدد على أهمية دعم المجتمع الدولي للشعب الأفغاني، بما في ذلك في مجال التنمية والقطاع الإنساني وفي مكافحة الإرهاب وجائحة كوفيد-19 المستمرة. ونشجع أصدقاء أفغانستان والبلدان المانحة على مواصلة دعمهم الذي تمس الحاجة إليه في لحظة حاسمة من تاريخ البلد.

المرفق التاسع

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيغنيفا

في البداية، أود أن أقدم خالص تعازينا لأصدقائنا الأفغان – شعب أفغانستان وحكومتها – في أعقاب الفيضانات المفاجئة غير المسبوقة التي أثرت على ما يقرب من 000 3 أسرة وأودت بحياة العشرات.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة ديبورا ليونز، على ملاحظاتها وتقييماتها للحالة في أفغانستان. إننا نعتقد أن للبعثة دورا هاما ينبغي أن تؤديه في تنسيق المساعدة الدولية التي تم التعهد بها للبلد. ويؤيد الاتحاد الروسي ولاية البعثة وأنشطتها. كما نشكر رئيس مجموعة موبي، السيد سعد محسني، على إحاطته والممثلة الدائمة لأفغانستان، السفيرة أديلا راز، على بيانها.

درسنا بعناية التقرير الأخير للأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة وجهودها في أفغانستان (S/2020/809). إن البلد يمر الآن بمنعطف حرج، ورغبة شعبه التي طالما تمسك بها في اغتنام الفرصة لتحقيق السلام المستدام جلية. وقد حان الوقت لتركيز كل الجهود على تعزيز المصالحة الوطنية التي ستؤدي إلى إنهاء الحرب التي طال أمدها وإحياء أفغانستان كدولة متحدة ومستقلة تنعم بالسلام وتخلو من الإرهاب وجرائم المخدرات.

وأود أن أعيد تأكيد التزام روسيا تجاه أفغانستان. وسنواصل دعم عملية السلام الشاملة للجميع التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. فالتسوية السياسية الشاملة للجميع، التي تضم ممثلين عن جميع الأحزاب والأقليات العرقية والدينية والمجموعات الاجتماعية والسياسية والنساء، في صميم جهودنا. وما فتئت روسيا، بوصفها صديقا وشريكا لأفغانستان، تقف على أهبة الاستعداد لتيسير المفاوضات، وستظل مستعدة لذلك. ونود أن نمكّن الأطراف الأفغانية من التوصل إلى اتفاق مقبول للجميع وتحقيق سلام مستدام. فهذا هو الهدف من جهودنا داخل المجموعة الثلاثية زائدا باكستان وتفاعلنا مع جميع الأطراف الأفغانية.

ويظل التعجيل ببدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية على رأس أولوياتنا. ونلاحظ التقدم الذي أحرز مؤخرا فيما يتعلق بالإفراج عن السجناء. ونأمل أن تُزال جميع العقبات المتبقية في الأيام المقبلة، وأن لا يحدث المزيد من التأخير في بدء المفاوضات الشاملة للجميع بين الأطراف الأفغانية. وإلا فإن عملية السلام الهشة هذه ستُعرَّض ببساطة للخطر. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يتكلموا مرة أخرى بصوت واحد عن أهمية الإسراع ببدء المحادثات.

وإزاء هذه الخلفية، لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان متقلبة. ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في أفغانستان. وتقع أعمال إرهابية كبيرة بانتظام في مختلف المدن الأفغانية، بما فيها كابول. وهذا دليل واضح على أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال قويا جدا في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد. ومن السابق لأوانه الاحتفال بهزيمته في المنطقة: ونحن قلقون بشأن خلايا التنظيم النائمة في شمال شرق أفغانستان ووسائله وقنواته المختلفة لتجنيد المدنيين في صفوفه، وخاصة الشباب الأفغان. إن تنظيم الدولة الإسلامية يمثل تهديدا حقيقيا لأمن أفغانستان وجيرانها وبقية وسط آسيا والمناطق الجنوبية من روسيا. ونعتقد اعتقادا قويا أنه لا ينبغي التقليل من شأن هذه المشكلة.

وثمة تحد آخر هو مشكلة المخدرات في أفغانستان، وهي تهديد لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ للبلد والمنطقة والعالم بأسـره. إن زراعة المخدرات وإنتاجها وتجارتها والاتجار بها مصـادر لدعم مالي كبير للإرهاب. ويسـاورنا القلق إزاء تأخر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم الدراسـة الاستقصائية السنوية عن الأفيون في أفغانستان. ونتوقع أن يتم التغلب على جميع العقبات. ويجب القضاء على هذه المشكلة تماما. ونحن على استعداد للوفاء بالتزاماتنا عن طريق مساعدة الجهود الجماعية لمكافحة هذا التهديد، بما في ذلك من خلال مشاركتنا النشطة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. وتواصل روسيا توفير التدريب لفرق مكافحة المخدرات من أفغانستان وباكستان وبلدان وسط آسيا، فضلاً عن تقديم المساعدة المنتظمة برعاية "مبادرة ميثاق باريس" لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وتحتاج أفغانستان إلى الدعم والاهتمام الكاملين من المجتمع الدولي، لا سيما في ظل جائحة كوفيد-19. إننا نعتقد حقا أن الأطراف الفاعلة الإقليمية يمكنها وينبغي لها أن تؤدي دورا موضوعيا في تعزيز عملية السلام. فتعاونها ومساعدتها حاسمان في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

المرفق العاشر

بيان مستشارة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برينس

في البداية، نشكر رئيس مجلس الأمن على عقد جلسة اليوم، ونعرب عن تقديرنا للسيدة ديبورا ليونز والسيد سعد محسني على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

وتشـــيد ســـانت فنســـنت وجزر غرينادين بالجهود الجارية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل تعزيز تسوية سياسية دائمة وسلام دائم في أفغانستان.

تمر أفغانسـتان حاليا بمنعطف حرج إذ تفاقمت الحالة الأمنية والسـياسـية المتقلبة بسـبب انتشـار مرض فيروس كورونا والكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي وغير ذلك من الشواغل الإنسانية. ويتوقع أن يكون المزيد من الأمم المتحدة: لا ســـيما فيما يتعلق بالجهود الدولية الرائدة الرامية إلى إيجاد حل ســـلمي للصراع الذي دام ما يقرب من عقدين من الزمن في البلد، وتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية. ونناشد أعضاء مجتمع المانحين الدوليين أن يجددوا دعمهم لأفغانسـتان وأن يتعاونوا بشـكل وثيق مع الأمم المتحدة لضـمان تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة.

ونؤكد أيضـــا على أهمية توافق الآراء الإقليمي، الذي لا بد منه لنجاح الســـلام والمصـــالحة داخل أفغانســـتان. وإذ نتطلع إلى المفاوضـــات المقبلة فيما بين الأطراف الأفغانية، ينبغي لشـركاء أفغانســتان في المنطقة أن يشـاركوا بصـورة بناءة في دعم عملية سـلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها. كما ندعو الشـركاء في المنطقة إلى تعزيز العلاقات وتيسير محادثات السلام المباشرة مع الطالبان.

وفي مجال الأمن، لا تزال الحالة في أفغانستان متقلبة ومضطربة إلى حد كبير. وندين بشدة جميع أعمال العنف والتخويف الموجهة ضد المدنيين وقوات الأمن الوطنية الأفغانية وموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من ين في مجال تقديم المســاعدة الإنســانية، وغيرها من الأهداف الجانبية. ونؤكد من جديد قلقنا البالغ إزاء عدد الإصــابات بين المدنيين التي أبلغت عنها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المســاعدة إلى أفغانســتان في آخر تقاريرها في منتصف العام عن حماية المدنيين، ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لنهج عدم التسامح مطلقا إزاء التصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في أفغانستان، ولا سيما ضد النساء والأطفال. ويجب احترام حقوق جميع الأفغان، بما يتماشـــى مع الدســـتور الأفغاني والقانون الدولي. ومرة أخرى، نردد دعوات الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصـــعيد العالمي، وهو أمر حتمي لنجاح المفاوضات فينا بين الأطراف الأفغانية.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا القوي تجاه البعثة وبســيادة أفغانســتان واســتقلالها وســلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. وما زلنا مقتنعين بأن الحل الســياســـي الدائم للنزاع لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها تكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

المرفق الحادي عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد سعد محسني، الرئيس التنفيذي لمجموعة موبي على إحاطتيهما الثاقبتين. ونرحب أيضا بالممثلة الدائمة لأفغانستان، السفيرة راز، في مجلس الأمن ونشكرها على بيانها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم تعازي جنوب أفريقيا الصادقة لشعب وحكومة أفغانستان في أعقاب الخسائر في الأرواح الناجمة عن الدمار الذي أحدثته الفيضانات الشديدة في الأسابيع الأخيرة. إن الكوارث الطبيعية، مثل تلك التي عصفت بأفغانستان خلال الأسابيع القليلة الماضية، لا تزال تؤثر على الحالة الإنسانية في البلد، التي تثير القلق بالفعل بسبب استمرار العنف وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي والضغط الإضافي الناجم عن وباء فيروس كورونا.

وفي هذا الصدد، تقدر جنوب أفريقيا التدابير التي اتخذتها الحكومة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للحد من انتشار الفيروس والتصدي له، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه للشعب الأفغاني بكفالة توفير المعدات والإمدادات الطبية اللازمة لجميع المحتاجين.

والسبيل الوحيد لتحقيق السلام الطويل الأجل في أفغانستان هو عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها ومفاوضات شاملة فيما بين الأفغان. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بإعلان الرئيس غني مؤخراً عن أعضاء المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية، الذي يرأسه السيد عبد الله عبد الله. وبالإضافة إلى ذلك، نحث القيادة الأفغانية على التقيد الكامل بأحكام الاتفاق السياسي الموقع في أيار/مايو 2020 وتعزيز تعاونها من أجل تنفيذ هذا الاتفاق تنفيذا كاملا، بما في ذلك تعيين الوزراء وملء المناصب الحكومية الأخرى. وبناء على ذلك، نعرب عن الأمل في أن تتمكن الأطراف من الاستفادة من هذه التطورات الإيجابية بإعطاء زخم جديد للبدء المبكر في المفاوضات فيما بين الأطراف الأفغانية.

وفي هذا الصدد، من الضروري مراعاة جميع قطاعات المجتمع، وتؤيد جنوب أفريقيا إشراك المرأة الضروري في مفاوضات السلام الأفغانية. إن آراء المرأة ومنظوراتها ونهجها الفريدة ضرورية لبناء أفغانستان تنعم بالأمن والأمان والسلام. ونعلم أن جميع النساء المشاركات على جميع مستويات عملية السلام سيواصلن القيام بدور نشط في هذا الصدد. ويشمل ذلك ضمان الحفاظ على المكاسب التي تحققت في العقدين الماضيين في مجال استعادة حقوق الإنسان الأساسية للنساء والفتيات، وضمان أن تكون إتاحة المزيد من الفرص والإنجازات لجميع النساء والفتيات الأفغانيات جزءا من مستقبلهن.

ولكي تكون محادثات السلام هذه فعالة، يجب أن يكون هناك وقف للأعمال القتالية حتى يتسنى تهيئة بيئة مواتية لمحادثات السلام فيما بين الأطراف الأفغانية. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى وقف أعمال العنف التي تقوم بها، لا سيما وأن هذا العنف يؤثر على أضعف أفراد المجتمع، أي النساء والأطفال.

وفي الواقع، لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق عميق إزاء حجم الانتهاكات والتجاوزات التي يتعرض لها الأطفال في أفغانستان وشدتها وتكرارها. ويجب تقديم جميع المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال إلى العدالة ومحاسبتهم، بما في ذلك من خلال إجراء تحقيقات منهجية ونزيهة ومستقلة في الوقت المناسب، وعند الاقتضاء، محاكمتهم وإدانتهم.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لقيادة البعثة وقواتها وأفرادها، الذين يعملون جميعا في بيئة صعبة. إن استمرار مشاركة البعثة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين، وجهودها من أجل إنهاء العنف، وعملها دعما لوقف إطلاق النار، وتعزيزها للمفاوضات فيما بين الأطراف الأفغانية، وتشجيعها لتدابير بناء الثقة، كلها عناصر ضرورية وهامة في تحقيق السلام والأمن والرخاء على المدى الطويل في أفغانستان والمنطقة قاطبة.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، ليونز، على تعليقاتها. وأشيد بكم، سيدي الرئيس، لاتخاذكم المبادرة بدعوة السيد محسني إلى إحاطتنا اليوم إلى جانب تقديم لمحة عامة عن ديناميات المجتمع المدني ووسائط الإعلام المزدهرة في أفغانستان، كما سمعتم.

وقد أعجبت حقا برؤيته لأفغانستان سلمية ويعيش فيها الشعب الأفغاني متحررا من الحرب وقادرا على تحقيق كامل إمكاناته. وأُعجبت أيضا بالاقتراع الذي قدمه والذي يبين لنا ما يريده شعب أفغانستان لمستقبله حقا. وأعتقد أن من المهم أن نستمع إلى ذلك وأن نفكر فيه في مجلس الأمن.

وأعتقد أن رؤيته قد وضّحت لنا أهداف عملية السلام الأفغانية التي نتوق جميعا إلى دعمها. ولا نقصر نحن – الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي – عملنا على إنهاء النزاع وحده وإن كان ذلك أمرا مهما. ونواصل العمل لكفالة تمكين الأفغان من جميع الأعراق والقبائل والأجناس والانتماءات من العيش في بلد ينعم بالسلام، وتمكينهم من الثقة في مؤسسات جيدة الحوكمة والإدارة وخاضعة للمساءلة، وحيث يمكنهم التمتع بكامل حقوق الإنسان الأساسية، علاوة على بناء مستقبلهم، سواء كان ذلك لأنفسهم أو لأسرهم أو لمجتمعاتهم.

ولذلك السبب، فإن من الضروري أن تكون المفاوضات المقبلة بين الأطراف الأفغانية شاملة تماما وأن تؤدي إلى سلام دائم ومستدام. ويعني ذلك ضمان تحقيق العدالة الانتقالية بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب لضحايا النزاع وحماية الحقوق وتعزيزها مثل حرية التعبير، كما بيّن السيد محسني اليوم.

وهذا يعني أيضا أنه يجب تمكين الفئات التي عانت كثيرا تحت حكم طالبان من الثقة في حماية حقوقها. ولذلك السبب، جعلت المملكة المتحدة، بصفتها رئيسة فريق أصدقاء المرأة في أفغانستان، مشاركة النساء والفتيات في عملية السلام وحماية حقوقهن من الأولويات هنا في نيويورك، وكذلك في أفغانستان في سياق عمل سفارتنا في كابول. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، ليونز، على مشاركتها في اجتماع عُقد بصيغة آريا بشأن هذه المسألة وشاركنا في استضافته مع أفغانستان وألمانيا وإندونيسيا في تموز/يوليه.

تلك هي الرؤية وقد أصبحنا اليوم أكثر قربا إلى تحقيقها من أي وقت مضى. وسرّنا أن نسمع من الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز أن المفاوضات بين الأطراف الأفغانية ستبدأ في غضون أيام. وربما تقف أفغانستان وشعبها على عتبة بداية جديدة. وكما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز، فإن لدينا الكثير من الأسباب للأمل في إنهاء النزاع. ولكننا نقف أيضا في بداية عملية ستكون طويلة وصعبة. ويتطلب ذلك الدعم منا جميعا.

ونشيد بالحكومة الأفغانية لاتخاذها خطوات جريئة لإزالة العقبات التي سمحت بتحقق هذه اللحظة. ونشيد أيضاً بفريق التفاوض في جمهورية أفغانستان الإسلامية لاستعداداته، بما في ذلك التواصل مع الجماعات النسائية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد. وننوه بالجهود

المتواصلة لتشكيل مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للمصالحة الوطنية. ونأمل أن يكتمل إنشاء كليهما تماما وأن يبدآ عملهما بسرعة.

بيد أن هناك جانبين في هذه المفاوضات. وأود أن أشدد على أنه يجب على طالبان أيضا أن تثبت أنها شريك موثوق به للسلام. وهذا يعني ما يلي.

أولا، يجب عليها إنهاء العنف الآن. ولا يمكن لأفرادها أن يتوقعوا قبولهم في المجتمع الأفغاني مرة أخرى بينما يواصلون مهاجمة الرجال والنساء والأطفال الأفغان وإيذاءهم.

ثانيا، يجب عليهم الوفاء بالالتزام بمكافحة الإرهاب عن طريق التخلي عن جميع الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة، وإدانة جميع أعمال الإرهاب في أفغانستان التي لا تزال تحصد أرواح الكثير من الأبرياء.

ثالثا، يجب عليهم المشاركة بحسن نية في المفاوضات المقبلة.

وفيما يتعلق بدور المملكة المتحدة والمجتمع الدولي، فإن المملكة المتحدة على استعداد لتقديم الدعم في أي مرحلة من مراحل عملية السلام المقبلة. ونقدم دعمنا الكامل أيضا لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز والأمم المتحدة دعما للمحادثات. وتقدم المملكة المتحدة، بوصفها أحد أكبر المانحين في أفغانستان، المساعدة من خلال خطة الأمم المتحدة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19.

ونخطط مع شركائنا كيفية دعم أفغانستان في التخفيف من الأثر الصحي المباشر، وبشكل حاسم – كما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز – تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية الشديدة للجائحة.

ونعمل عن كثب أيضا مع فنلندا والأمم المتحدة والشركاء الآخرين للتحضير للاجتماعات التي ستُعقد في وقت لاحق من هذا العام لضمان الاستقرار المالي الفوري لأفغانستان وتحديد المعايير المستقبلية للدعم المتوسط الأجل الذي تقدمه الجهات المانحة الدولية لأفغانستان.

وبالأمس أنشأت المملكة المتحدة في لندن مكتب الخارجية والكومنولث والتنمية الجديد. وسنواصل تقديم أفضل خبراتنا الدبلوماسية والإنمائية لدعم شعب أفغانستان في هذا المنعطف الحاسم. ونشاطر السيد محسني والممثلة الخاصة للأمين العام ليونز تفاؤلهما الواقعي الحذر.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر الممثلة الخاصة ليونز على إحاطتها وقيادتها في توجيه أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، دعما للسلام وحقوق الإنسان وتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية في أفغانستان. وأشكر السيد محسني على عمله لأجل تعزيز حرية التعبير في أفغانستان.

أود أن أبدأ ملاحظاتي بالتعليق على سلسلة الهجمات الموجهة الأهداف التي وقعت مؤخرا في كابول وحولها. فتلك الهجمات يجب شجبها ووقفها فورا. وهي تقوض سلامة وأمن سكان كابول وعمالها، وتهدد جهود العاملين من أجل السلام. وعلى سبيل المثال، فمن بين الأفراد المستهدفين الذين قتلوا في الأسابيع الأخيرة السيد عبد الباقي أمين، وهو باحث وناشط ملتزم التزاما راسخا بالسلام. وتدين الولايات المتحدة ذلك، فضلا عن جميع أعمال الإرهاب. ونقدم تعازينا الصادقة لأسرته وأصدقائه ولكل المتضررين من تلك التفجيرات وأعمال القتل.

ونحث جميع الأطراف على اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع المخربين من فرصة زعزعة إيمان المطالبين بالسلام الآن بينما تقترب أفغانستان من المضي قدما بعملية السلام أكثر من أي وقت مضى. ويسمح مرسوم الرئيس غني الذي يمهد الطريق لإفراج الحكومة عن أعضاء حركة طالبان بعد القرار الشجاع الذي اتخذه مجلس اللويا جيرغا، باتخاذ الخطوات التالية نحو عملية السلام، فضلا عن بدء المفاوضات الأفغانية في وقت قريب.

لقد سُرّت الولايات المتحدة بالقرار الذي اتخذته الحكومة الأفغانية مؤخرا بالانتهاء من تشكيل المجلس الأعلى للسلام والمصالحة الوطنية وشغل أغلبية مناصبه. وتهدد التأخيرات في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في أيار/مايو بين الرئيس غني والسيد عبد الله إحراز التقدم في عملية السلام وإصلاح الحوكمة، فضلا عن تصدي الحكومة لمرض فيروس كورونا. وهناك حاجة إلى حكومة جامعة وموحدة لخدمة مصالح جميع الأفغان في هذا الوقت الحرج.

وتعدُّ المشاركة الفعالة للمرأة في عملية السلام عنصرا ضروريا آخر لبناء أفغانستان مزدهرة وآمنة. ويتجاوز دورها الأساسي مجرد معالجة المسائل التي تؤثر عليها بشكل خاص. ومشاركتها أمر حيوي لتحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار في أفغانستان. ولذلك فمن الأهمية بمكان حماية حقوقها والنهوض بها. وقد تكلمت الولايات المتحدة بوضوح عما سيحدث إذا لم يتم الحفاظ على هذه الحقوق: فلا ينبغي لأي حكومة أفغانية حالية أو مقبلة أن تعتمد على دعم المانحين الدوليين إذا قامت تلك الحكومة بتقييد أو قمع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات.

وأود أن أتوقف للحظة لأقول شيئاً أعتقد حقاً أنه يجب أن يقال: إنه لأمر قاس وغير مفهوم تماماً أن علينا أن نكون متحمسين لشيء ينبغي أن يكون من المسلّمات. بأي حق تم تهميش النساء في أفغانستان إلى هذا الحد؟ ويمكن القول إن المرأة لو كانت قد شاركت مشاركة كاملة في تنمية بلدها لما تأخر تقدم أفغانستان طويلاً وما كانت لتواجه اليوم هذا الطريق الصعب. منذ متى يجب على النساء أن يبررن دورهن في البشرية؟ هل يفاوض الرجال على مكانتهم؟ إن القيادة النسائية في المنطقة ليست بجديدة. انظروا إلى إنديرا غاندي وبنظير بوتو.

علينا أن نكون شـــاكرين للتقدم الذي أحرز، إلا أن الأمر يحتاج إلى عمل أكثر من ذلك بكثير. تشكل النساء أربعة من بين 21 عضواً في فريق التفاوض التابع لجمهورية أفغانستان الإسلامية، ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هؤلاء النساء يجب أن تتاح لهن فرصة إسماع أصواتهن. ولهذا السبب نشعر بالفزع إزاء محاولة الاغتيال التي تعرضت لها مؤخرا المفاوضة السيدة فوزية كوفي. وندين بشدة هذا الهجوم ونأمل ألا يثني المرأة الأفغانية عن مواصلة التعبير عن نفسها بشجاعة وعن اقتناعها بمستقبل بلدها.

وفي الوقت نفسه، تواصل إدارة ترامب الوفاء بالتزامها الطويل الأمد تجاه أفغانستان من خلال تقديم المساعدات الإنسانية الحيوية، مع الاعتراف بأن الأزمات الإنسانية في أفغانستان لا تؤدي إلا إلى تفاقم بعضها بعضاً. ومنذ بداية السنة المالية 2020 وحدها، قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من 99 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لأفغانستان. وبالإضافة إلى مبلغ الـ 99 مليون دولار، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 24 مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية، وما يقرب من 35 مليون دولار في شكل مساعدات إنمائية لدعم الاستجابة لجائحة فيروس كورونا في أفغانستان.

وأود أن أغتنم هذه اللحظة لأشكر رجال ونساء جيشنا والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية الذين قتلوا أو جرحوا في محاولة لمساعدة أفغانستان لبناء مستقبل أفضل.

وأخيراً، وكما يعلم أعضاء المجلس، نحن في خضم التفاوض بشأن ولاية جديدة للبعثة. ومع بدء عملية التفاوض فيما بين الأفغان، يجب أن نضمن أن تكون ولاية البعثة واضحة وقوية بشكل خاص خلال هذه اللحظة المحورية من التاريخ. ويجب علينا جميعاً أن نظهر الانضباط وأن نركز الولاية على المسائل الأساسية التي ستدعم حكومة وشعب أفغانستان في تحقيق السلام.

إن الولايات المتحدة تسعى إلى أن تكون أفغانستان ذات سيادة وموحدة وديمقراطية وفي سلام مع نفسها ومع جيرانها. وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري للأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين على دعمهم في تعزيز المؤسسات الديمقراطية في أفغانستان ودعم عملية السلام.

كما تستحق الدول المجاورة والجيران الثناء على دورهم البناء في دعم اللاجئين والمساعدة الإنسانية التي كانت مفيدة في حياة العديد من الأفغان. ويجب علينا جميعاً أن نواصل معاً دعم أفغانستان من أجل مستقبل أفضل للشعب الأفغاني.

المرفق الرابع عشر

بيان البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة

ترحب أستراليا بالتقدم المحرز نحو المفاوضات بين الأطراف الأفغانية، وهي على استعداد لتقديم الدعم حيثما تستطيع.

ونقدر التقدم المحرز في تعيين أعضاء مجلس الوزراء والمندوبين في المجلس الأعلى للسلام، ونشجع جميع الجهات المعنية على العمل معاً من أجل الانتهاء من هذه التعيينات من خلال البرلمان.

تحتاج أفغانستان إلى حكومة قوية ومستقرة وموحدة للتصدي لتحديات السلام والتنمية ومرض فيروس كورونا.

وتحث أستراليا جميع الأطراف على الاستفادة من الزخم المتولد مؤخراً من اتفاقات وقف إطلاق النار في عيدي الفطر والأضحى من أجل الحد من العنف والبدء في التفاوض على اتفاق سلام شامل ودائم ومرن بين الأطراف الأفغانية.

إن استمرار ارتفاع مستوى العنف من العوائق الكبيرة التي تعترض سبيل السلام. وندين بشدة جميع الهجمات على المدنيين، وندعو إلى إنهاء استهداف العاملين في مجال حقوق الإنسان ومفاوضي السلام. وندين بأشد العبارات محاولة اغتيال فوزية كوفي، عضو فريق التفاوض التابع للحكومة الأفغانية.

وتشجع أستراليا جميع الأطراف في المفاوضات بين الأفغان على جعلها شاملة للجميع وتشاورية نحو مستقبل سلمي. إن لحقوق النساء والفتيات وإشراك الشباب أهمية أساسية لنجاح عملية السلام في أفغانستان واستدامتها. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة إشراك أصوات النساء والفتيات في كل جزء من عملية السلام، مع التسليم بأن مشاركة المرأة أمر أساسي لمستقبل أفغانستان بوصفها اقتصاداً حديثاً متكاملاً مع المنطقة والعالم الأوسع.

تحتاج أفغانستان إلى أن يؤدي نساؤها وشبابها دوراً متساوياً في التنمية، والاستفادة من المكاسب، ولكن أيضاً ليصلوا إلى آفاق جديدة. ويحتاج المجتمع المعافى والآمن والمتعلم إلى عاملات صحيات ومعلمات ومشاركات في الحياة الاقتصادية.

وتتوقع أستراليا استمرار التقدم في المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على مدى السنوات الـ 19 الماضية، بما في ذلك إحراز مزيد من التقدم في مجال حقوق النساء والفتيات.

ولا تزال أستراليا تشعر بالقلق إزاء تأثير مرض فيروس كورونا على شعب أفغانستان. ويتطلب حجم الأزمة استجابة قوية من جميع الأطراف لتجنب موجة جديدة من الفقر واليأس. وتردد أستراليا الدعوات التي وجهها الرئيس الأفغاني والأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام ليونز لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية باعتباره أفضل فرصة لأفغانستان لمكافحة هذه الجائحة القاتلة.

وهناك 14 مليون أفغاني في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية – أي ما يقرب من 4 ملايين من الأفغان الذين يقتربون من مستوى المجاعة. ولذلك نشجع المجتمع الدولي على الاستجابة لاحتياجاتهم. وقد استجبنا من خلال توجيه برنامجنا الإنمائي لتقديم المساعدة، بما في ذلك تقديم الدعم للتدخلات الإنسانية وأنشطة الرعاية الصحية.

ونود أن نشـــدد على أهمية اغتنام هذه اللحظة. حان الآن وقت الســـلام، وهناك أمل حقيقي في التوصل إلى حل دائم يعزز ويحمي ويؤسس على المكاسب التي تحققت في أفغانستان خلال السنوات الـ 19 الماضية، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات.

وســـنواصـــل العمل عن كثب مع الحكومة الأفغانية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المســـاعدة إلى أفغانسـتان، ومنظمة حلف شـمال الأطلسـي، وزملائنا من الدول الداعمة للمسـاعدة على إنهاء اليأس والنزاع اللذين طال أمدهما داخل أفغانستان.

المرفق الخامس عشر

بيان الوفد الدائم للاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي: تركيا، وجمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن إقامة أفغانستان مسالمة ومزدهرة وخالية من الإرهاب ليس أمراً أساسياً لاستقرارها وتنميتها فحسب، بل أيضاً لاستقرار المنطقة بأسرها وخارجها. ويجب أن تتمخض التسوية السياسية المتفاوض عليها المؤدية إلى السلام عن عملية سلام شاملة يقودها الأفغان. وينبغي أن تُبنى عملية السلام على الإنجازات الديمقراطية التي حققتها جمهورية أفغانستان الإسلامية في مجال حقوق الإنسان منذ عام 2001.

ويحث الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه حكومة أفغانستان وحركة طالبان على اغتنام الفرصة التاريخية الحالية لتحقيق سلام دائم ومصالحة حقيقية والدخول في مفاوضات بين الأفغانيين. وهذا سيشكل خطوة هامة نحو السلام الذي يستحقه شعب أفغانستان ويطالب به منذ زمن طويل.

وندعو الأطراف إلى أن تواكب بدء محادثات السلام بوقف لإطلاق النار يضع حدا للمعاناة غير الضرورية ويهيئ الظروف المناسبة لنجاح المفاوضات. كما ندعو جيران أفغانستان وأصحاب المصلحة الإقليميين إلى المشاركة النشطة والحقيقية في تعزيز الحل السلمي للنزاع. ونؤكد ضرورة ضمان مشاركة المرأة النشطة في المحادثات.

وينبغي للعملية السياسية أن تعزز استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري ووحدتها الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، يعمل الاتحاد الأوروبي مع جميع الأطراف لضمان أن تكون مفاوضات السلام شاملة للجميع وتحترم رغبات الأفغان في العيش في بلد يسوده السلام والأمن والرخاء، ويوفر فرصا جديدة لجميع مواطنيه، حيث يتم احترام الحقوق وحماية الفئات الضعيفة.

والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على استعداد لدعم الأطراف بينما تشرع في عملية السلام هذه، ويرغبون في أن يشهدوا بداية فورية للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية الممثلة تمثيلا حقيقا، حيث تُمثَّل أصوات جميع الأفغان، بمن فيهم الأشخاص المنتمون إلى أقليات، بصورة مجدية. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما على وجه الخصوص بالتزام أفغانستان بتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام في خطة عملها الوطنية بشأن تنفيذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن. ويجب أن تؤدي المفاوضات بين الأطراف الأفغانية إلى عملية ديمقراطية عادلة، وبالتالي تعزيز الحقوق والحريات الأساسية لجميع الأفغان.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يساورهم القلق إزاء المستويات غير المقبولة للعنف – بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني – في أفغانستان، والذي استمر حتى بعد اتفاق الدوحة، ويدينونه. ويظل موقف الاتحاد الأوروبي واضحاً ولم يتغير: أفغانستان بحاجة إلى وقف شامل لإطلاق النار لمرافقة مفاوضات السلام وتهيئة بيئة مواتية للسلام المستدام في البلد، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في المنطقة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تأييدا كاملا قرارات مجلس الأمن الأخيرة، ودعوة الأمين العام،

الصادرة في 23 آذار/مارس، إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، التي لم تلق أي آذان صاغية حتى الآن.

وقد أثبتت الحكومة الأفغانية حتى الآن استعدادها لبدء المحادثات. وقد أرسل مجلس اللويا جيرغا، المؤلف من زعماء سياسيين وشيوخ قبائل في أفغانستان، في توصياته الأخيرة إشارة سلام وتوافق وحسن نية مدوية، بما في ذلك عن طريق التوصية بالإفراج عن آلاف السجناء المدانين بارتكاب أسوأ الجرائم. ويجب على حركة طالبان الآن إظهار استعدادها للسلام، بالدخول في مفاوضات من خلال الحوار وقبول وقف إطلاق النار الحقيقي الذي يستحقه شعب أفغانستان. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم بأي ثمن، ويجب ألا يبنى على أساس الإفلات من العقاب.

وقد أظهر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، إلى جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، التزامهم بالاستمرار في الانخراط في دعم العملية وضمان أفضل الظروف لتحقيق تسوية سياسية مستدامة. إننا ندعم جهود بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي لتوفير المزيد من التدريب والمشورة والمساعدة لقوات ومؤسسات الأمن الأفغانية.

إن اعتماد مجلس الأمن بالإجماع، في 10 آذار/مارس، للقرار 2513 (2020)، الذي يؤيده الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما، يسير في ذلك الاتجاه. وكانت الرسالة التي بعث بها مجلس الأمن واضحة مفادها: أن المجتمع الدولي مستعد لتقديم الدعم البناء لبدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية من أجل تحقيق السلام الدائم في أفغانستان، ولكن يتعين الوفاء بالالتزامات ولن يتم تخفيف الجزاءات أو رفعها تلقائياً إلا في إطار التزامها الحقيقي بإحلال السلام.

إن دعم الاتحاد الأوروبي المستمر للسلام والتنمية في أفغانستان لن يكون غير مشروط، بل سيُقيَّم في ضوء التقدم السياسي والتزام أطراف النزاع بعملية سلام حقيقية. وسيكون الإسهام الأوروبي متجذرا في نهجنا الذي يتسم بالشفافية والديمقراطية والقائم على القيم والمبادئ، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات، فضلا عن ضحايا الحرب، والتي يجب الحفاظ عليها ومواصلة تعزيزها.

ويتوقع الاتحاد الأوروبي أيضا إجراء إصلاحات هيكلية قوية، لا سيما لتعزيز سيادة القانون، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والهجرة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات على نحو أفضل، فضلا عن زيادة تعزيز التعاون بشأن دخول الأفراد مجددا. ويظل الدعم المالي، قبل كل شيء، التزاما سياسيا. ونشير إلى أن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والشركاء الدوليين، ما فتئ يحشد موارد كبيرة لدعم الحكومة في حربها ضد الفساد. والتأكيد للجهات المانحة على أن الأموال تستخدم بكفاءة وعلى نحو مناسب خطوة أساسية. إن رؤية الإصلاحات تتلاشى أو تفشل الآن يعني أيضاً خسارة هذه الاستثمارات وفقداناً لمصداقية أفغانستان. ولذلك، سيتابع الشركاء الدوليون بعناية التقدم المحرز. وفي هذه المرحلة، هناك حاجة إلى إشارة قوية وإيجابية.

واستشرافا للمستقبل، سيكون مؤتمر أفغانستان المقبل في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 فرصة هامة للمجتمع الدولي لتأكيد التزامه المستمر، بما في ذلك من الناحية المالية، تجاه أفغانستان يسودها السلام والرخاء وتعتمد على ذاتها. إن أفغانستان تقف عند مفترق طرق رئيسي وتحتاج إلى دعمنا جميعا

الآن أكثر من أي وقت مضى. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه الكامل لحكومة أفغانستان وفنلندا والأمم المتحدة في تنظيم ذلك المؤتمر.

كما أن انتشـــار جائحة مرض فيروس كورونا في البلد وعدم وجود نظام للرعاية الصـــحية أمران يثيران قلقا بالغا.

وأخيرا، يشـير الاتحاد الأوروبي إلى الدور القوي والحاسـم الذي اضـطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المسـاعدة إلى أفغانسـتان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشـعب الأفغاني، وتشـجيع السـلام والمصالحة، ورصد حقوق الإنسان وتعزيزها، فضلا عن تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن المؤتمر الوزاري المعني بأفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الكامل للبعثة والتعاون معها بشـكل وثيق على أرض الواقع وفي جميع الأشـكال الدولية ذات الصـلة من أجل المصـلحة النهائية لأفغانستان.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

يمر شعب أفغانستان حاليا بمرحلة حاسمة من كفاحه المستمر منذ عقود للتغلب على انعدام الأمن وعدم الاستقرار وتحقيق طموحه الذي طال انتظاره: إحلال السلام الحقيقي والدائم في بلده. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن البدء السريع في عملية السلام التي يقودها الأفغان ويملكون زمامها وتشمل جميع الفصائل الأفغانية، بما في ذلك حركة طالبان وغيرها من الجماعات السياسية والعرقية والدينية والأقليات، يحظى بدعم وطني وإقليمي ودولي قوي.

وبالإضافة إلى حفاظ العملية على إنجازات أفغانستان السابقة، ولا سيما دستورها ونظامها السياسي، فضلا عن ضمان حقوق المرأة وجميع الأقليات العرقية والدينية، يجب أن تهدف أيضا إلى إرساء أسس متينة للسلام الشامل والدائم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في البلد.

ولا يمكن إملاء السلام الحقيقي والدائم أو فرضه. والحق في تقرير مستقبل أفغانستان هو حق حصري للأفغان أنفسهم. ويجب أن يعترف الجميع بهذا الأمر ويحترمه. وبناء على ذلك، يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأطراف الفاعلة الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، تشجيع وتيسير ودعم جهود شعب أفغانستان في تقرير مستقبله، مع تجنب التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وفي الوقت نفسه، فإن معالجة المصالح المشروعة لجيران أفغانستان ستكفل الدعم الإقليمي لإقامة سلام دائم في ذلك البلد.

إن الجهود التي تبذلها الحكومة، مثل تشكيل المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية ووفد التفاوض بشأن السلام، فضلا عن القرارات الأخيرة التي اتخذها مجلس اللويا جيرغا الاستشاري للسلام، تدل على جديتها بشأن تحقيق السلام.

ويلزم اتخاذ تدابير إضافية معينة، أهمها الاتفاق على وقف لإطلاق النار، الأمر الذي يمكن أن يعزز الثقة بين الأطراف المتنازعة، لكفالة نجاح عملية السلام. ولكن وقف إطلاق النار يجب ألا يشمل مكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية، ولا سيما داعش، التي تتزايد أعمالها الإرهابية معرضة السلام والأمن في أفغانستان والمنطقة بأسرها للخطر، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق عملياتها إلى آسيا الوسطى. وكذلك فإن اتخاذ تدابير فعالة لاحتواء جائحة فيروس كورونا خطوة هامة أخرى نحو إحلال السلام في أفغانستان.

ونكرر دعوتنا القوية إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من ذلك البلد على نحو محدد زمنيا ومسؤول، بغض النظر عن ولايتها وهيكلها، كشرط مسبق لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والاستقرار في أفغانستان. وكذلك نشدد على الأهمية القصوى لدعم وتعزيز قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية.

وكذلك أجرت جمهورية إيران الإسلامية – عقب جهودنا المكثفة الرامية إلى الجمع بين الجانبين داخل الحكومة، الأمر الذي يسّر إبرام اتفاق سياسي بشأن تشكيل مجلس الوزراء في أفغانستان – مشاورات مكثفة مع القادة الأفغان والأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية لتيسير محادثات السلام، وهي على استعداد لاستضافة المحادثات إذا ما رغبت الأطراف في ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، وإذ لا يمكن تحقيق السلام وإدامته في غياب التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، واصلت إيران، بالتوازي مع جهودها الدبلوماسية لدعم السلام، تعاونها مع حكومة أفغانستان في

مجالات مثل التجارة والنقل والصحة، تشمل مشاريع تتعلق بتطوير ميناء شاباهار – كي تستخدمه حكومة أفغانستان للاستيراد والتصدير – وبناء طرق وسكك حديدية لتسهيل وصول أفغانستان إلى أعالي البحار وبلدان آسيا الوسطى.

وعلى الرغم من أننا لا ندخر جهدا في تعزيز علاقاتنا الاقتصادية بأفغانستان، فإن الجزاءات اللاإنسانية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران أثرت سلبا على الفوائد التي يمكن أن تحققها هذه الجهود لكل من إيران وأفغانستان.

وأخيرا، تقف إيران على أهبة الاستعداد لدعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتؤكد إيران مرة أخرى عزمها على دعم شعب وحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية الشقيقة.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيميهيرو

أشكركم، سيدي، على عقد هذا المؤتمر المفتوح عن طريق التداول بالفيديو بشأن أفغانستان. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ديبورا لاينز على إحاطتها وجهودها الدؤوبة لقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في البيئة الصعبة الناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

في البداية، أود أن أعرب عن خالص التعازي للأسر المكلومة للضحايا الذين فقدوا أرواحهم بسبب الأضرار الناجمة عن الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة في شرقي أفغانستان في الأسبوع الماضي. وأعرب عن خالص تمنياتي بالتعافي المبكر للمناطق المنكوبة.

إن لتحقيق السلام المستدام في أفغانستان أهمية قصوى ليس فقط لشعب أفغانستان، بل أيضا لاستقرار المنطقة والعالم بأسره. وتؤيد اليابان عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها ، وتقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وشركاؤها للبدء في مفاوضات فيما بين الأطراف الأفغانية. إننا نسمع تقارير تفيد بأن بدء المفاوضات بات وشيكا، ونأمل أن تبدأ في أقرب وقت ممكن، وأن تسفر بمجرد بدئها عن نتيجة ملموسة في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان الحكومة الأفغانية عن الترشيحات الكاملة لمجلس الوزراء في وقت سابق من هذا الأسبوع. واليابان على استعداد للقيام بدور بناء في تهيئة بيئة تفضي إلى المضي قدما بعملية السلام ، بالشراكة مع المجتمع الدولي.

وفي الوقت الذي ننتظر فيه إحراز مزيد من التقدم في عملية السلام، ما زلنا نرى خسائر بشرية لا تطاق نتيجة للنزاع في أفغانستان. ويساورنا قلق عميق إزاء استمرار العنف بلا هوادة في بعض أجزاء البلد. وتكرر اليابان دعمها لدعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، التي أيدها البيان الصادر باسم حوالي 170 دولة من الدول الأعضاء وقرار مجلس الأمن 2532 (2020)، وتأمل أن تستجيب جميع الأطراف في أفغانستان لهذا النداء.

ولا يمكن تحقيق السلام المستدام في أفغانستان إلا من خلال الجهود التي تبذلها حكومة وشعب أفغانستان من أجل الاعتماد على الذات، بالشراكة مع أعضاء المجتمعين الإقليمي والدولي. وتشيد اليابان بمبادرة حكومتي أفغانستان وفنلندا، فضلا عن الأمم المتحدة، لاستعراض التقدم المحرز في طار جنيف للمساءلة المتبادلة ، والتحضير لمؤتمر إعلان التبرعات المقبل في تشرين الثاني/نوفمبر.

واليابان، بوصفها شريكة لأفغانستان منذ أمد طويل، لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بدعم جهودها في مجالي التعمير وبناء الدولة. وكدليل على هذا الالتزام، قدمت اليابان هذا العام بالفعل حوالي 110 ملايين دولار، بما في ذلك للمساعدة في التصدي لوباء كوفيد-19 على الصعيد الوطني.

والمجالات الرئيسية التي تتطلب الدعم الدولي هي الصحة والتعليم والبنية التحتية، فضلا عن تقديم الخدمات الأمنية. ولا بد من حماية وتمكين الفئات الضعيفة من السكان، مثل العائدين والمشردين داخليا، فضلا عن النساء والأطفال. ولا يزال يتعين القيام بالمزيد في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات لتحقيق الحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الفساد. وهي الشروط الأساسية لضمان الأمن البشري وبناء مجتمعات قادرة على الصمود وتحقيق الاعتماد على الذات.

وفي ختام ملاحظاتي، أكرر التزام اليابان بمواصلة دعم السلام والتنمية في أفغانستان.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينرلي أوغلو

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليون والسيد سعد محسني على إحاطتيهما، وأشكر الممثلة الدائمة لأفغانستان، السفيرة راز، على بيانها. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2020/809).

تظل الحالة الأمنية المتقلبة في أفغانستان تبعث على القلق. فاستمرار العنف يؤثر تأثيرا مدمرا على جميع الأفغان، ولا سيما الفئات الضعيفة التي عانت أصلا معاناة هائلة على مدى عقود.

ويفيد الأمين العام بأن الحالة الأمنية في البلد تعرض حياة الأطفال أكثر من أي فئة أخرى للخطر. وقد تحققت الأمم المتحدة من وقوع أكثر من 600 طفل ضحايا خلال الربع الثاني من عام 2020 وحده. كما لا يزال النزاع يلحق خسائر فادحة بالنساء والفتيات.

إن الاستهداف المتعمد للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني تذكير صارخ بأنه ليس لدى الذين يرغبون في إخراج عملية السلام عن مسارها أي وازع تجاه انتهاك حتى أبسط القيم الإنسانية. ونحن ندين هذه الهجمات بشدة ونعيد تأكيد دعمنا الكامل لأفغانستان في مكافحتها الإرهاب.

وقد أدى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة أوجه ضعف السكان المدنيين بزيادة حدة الفقر والتقليل من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ولا يزال توفير الخدمات الصحية المستدامة للمحتاجين أمرا بالغ الأهمية، الأمر الذي يتطلب بذل جهود جماعية وتعاونا من قبل الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

ويؤدي انتشار جائحة كوفيد-19 في أفغانستان إلى زيادة إبراز الحاجة الملحة إلى الحد من العنف في البلد. وستتوقف المكافحة الفعالة للجائحة والاستقرار في أفغانستان على تحسين الأحوال الأمنية. فأفغانستان تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى في مواجهة هذه التحديات الهائلة.

وبهذا الفهم، قدمت تركيا مساعدة في مجال الرعاية الصحية إلى أفغانستان كتعبير قوي عن تضامنها مع الشعب الأفغاني وكانعكاس آخر للعلاقات العميقة الجذور بين تركيا وأفغانستان، عشية الذكرى المئوية لإنشائهما في العام المقبل.

وثمة فرصة تاريخية الآن لتحقيق السلام في أفغانستان. فالشعب الأفغاني يحتاج حاجة ماسة إلى سلام مستدام ويجب اغتنام الفرصة التي يتيحها الزخم الحالي. وقد أصبحت الوحدة في هذه المرحلة الحرجة أكثر ضرورة داخل الجماعات السياسية الأفغانية من أجل الاضطلاع بالمهام الصعبة التي تنتظر مستقبل أفغانستان. ونشدد على أهمية عملية سلام شاملة بقيادة أفغانية وملكية أفغانية.

وقد رحبنا بالاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان الذي أبرم في 29 شباط/فبراير، ودعمناه، بغية تمهيد الطريق أمام المفاوضات فيما بين الأطراف الأفغانية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في البلد. وينبغي للسلام أن ينبني على المكاسب التي تحققت في السنوات الـ 19 الماضية. وينبغي لنا أن نحافظ على احترام الحقوق الأساسية ونعززه. وينبغي ألا تهدر جميع جهودنا الرامية إلى تمكين النساء والفتيات.

إننا نؤيد دعوة المجتمع الدولي إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية تأييدا تاما، وهو أمر ضروري لتهيئة بيئة مواتية لمحادثات السلام.

وتحقيق توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي أمر لا بد منه لتحقيق سلام دائم. ونرى في الوقت نفسه تكاثر المبادرات والصيغ التي تسعى إلى كفالة دعم إقليمي ودولي لتحقيق السلام في نهاية المطاف. ويمكن استخدام المنابر القائمة التي تتمتع بعضوية واسعة وخبرة كبيرة مثل عملية قلب آسيا – اسطنبول، كمنصة جامعة في هذا الوقت الحرج، فضلا عن المساعدة في جهود تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد السلام. وأود أن أشدد على استعداد تركيا للإسهام في جهود السلام بصفتها الوطنية أو من خلال عمليات إقليمية.

ونتوقع أن ينظر المانحون كذلك، في الفترة التي تسبق مؤتمر جنيف، في الاحتياجات المتزايدة في الميدان في مواجهة الجائحة. لقد تعهدت تركيا، بالنسبة للسنوات 2018 إلى 2020، بتقديم 150 مليون دولار لتنمية أفغانستان. وقد اضطلعنا منذ عام 2018 وحتى الآن بـــ 300 مشروع تقريبا في جميع أنحاء البلد، مع التركيز في المقام الأول على التعليم والصحة والحكم الرشيد وبناء القدرات والزراعة. وسنواصل القيام بدورنا في مساعدة الشعب الأفغاني، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات وتعليم الفتيات وتطوير الهياكل الأساسية الصحية.

وأود أن أشدد كذلك على دعمنا القوي للدور المركزي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مساعدة الشعب الأفغاني في مختلف الميادين. ونأمل في أن تختتم المفاوضات المتعلقة بتجديد ولاية البعثة بنجاح لتمكينها من مواصلة أنشطتها الحيوية.

وأخيرا، تعيد تركيا تأكيد التزامها القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ونظل ملتزمين بتنمية أفغانستان على جميع الجبهات، وسنواصل دعم تطلعات الشعب الأفغاني إلى مستقبل سلمي وآمن ومستقر.